دور حاضنات الأعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار

- دراسة حالة حاضنة المؤسسات بباتنة -

The role of business incubators in enhancing the ability of small and medium enterprises to innovate

A case study of the incubator of institutions in Batna -

د. مصطفى بودرامة

أستاذ محاضر صنف "أ"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة سطيف 2- الجزائر

b_mostefa19600@Yahoo.fr

أ. فاطمة الزهراء عايب

طالب دكتوراه "ل.م.د."، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة سطيف 2- الجزائر

الملخص:

أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة، وأصبحت أساس استراتيجيات التنويع الاقتصادي، ولديها خصائص تميزها عن المؤسسات كبيرة الحجم أهمها القدرة على الابتكار. لكنها تعاني من عدة مشاكل تمنعها من الوصول إلى أهدافها. تعمل حاضنات الأعمال على دعمها فيما يخص الابتكار من أجل أن تكون قادرة على المنافسة، فتقدم لها الدعم بكل أنواعه (مالي، مادي، بشري) لتكون مساهما فعالا في التنمية الاقتصادية. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور حاضنة المؤسسات بباتنة في تشجيع وتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار لأن هذا الأخير يعتبر الأداة التي تمكن المؤسسات من اكتساب ميزة تنافسية مستدامة والبقاء والنمو.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ ابتكار؛ حاضنات الأعمال؛ مشتلة

Abstract:

Small and medium enterprises have proved their ability to contribute to economic development in developed countries. They have become the most important strategies for economic diversification. They have characteristics that distinguish them from big institutions, the most important being the ability to innovate. However, they suffer from several problems that prevent them from reaching their goals. Business incubators support innovation in order to be competitive and provide support of all kinds (financial, material, human) to be an active contributor to economic development. The aim of this study is to learn about the role of BATNA incubator institutions in promoting and strengthening the capacity of SMEs to innovate because the latter is a tool that enables enterprises to acquire a sustainable competitive advantage, survival and growth

Key words: SMEs; Innovation; Business Incubators; Incubator

مقدمة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد أهم استراتيجيات التنوع الاقتصادي للتخلص من التبعية للمحروقات ولتحقيق النمو، بعد أن أثبتت نجاحها في العديد من الدول التي تشهد تطورا ونموا اقتصاديا، والجزائر كأحد هذه الدول تولي لها عناية خاصة، وأصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي العنوان الرئيسي لأغلب القرارات السياسية والاقتصادية، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكن طبيعة هذه المؤسسات التي تجسد روح المقاولة والمبادرة وريادة الأعمال، ونظرا لهشاشة الواقع الاقتصادي في الجزائر فإن أغلبها غير قادرة على البدء في ممارسة نشاطها ومواجهة المنافسة الشرسة القائمة على أساس الابتكار والتطوير المستمر، وتواجهها العديد من الصعوبات والمشاكل التي قد تؤدي بها إلى الفشل والتوقف عن النشاط، لهذا خصصت الجزائر العديد من الآليات وأجهزة الدعم التي تهدف إلى تقديم المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعد حاضنات الأعمال أهم هذه الآليات التي تعطي أهمية للمشاريع الصغيرة الابتكارية، لأن الابتكار هو الأداة والسلاح الذي يمكن المؤسسات من اكتساب ميزة تنافسية مستدامة والبقاء والنمو.

وعليه يمكن إيجاز مشكلة الدراسة كالأتي: **مدى مساهمة مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية باتنة في دعم الابتكار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

وللإجابة علي هدا التساؤل تم دراسة حالة مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باتنة من اجل اختبار الفرضية التالية: **تساهم مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بباتنة في دعم الابتكار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على أهمية الابتكار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على مساهمة حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية؛
- التعرف على دور الحاضنات في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تسليط الضوء على دور حاضنات الأعمال في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التخلص من المشاكل التي تعاني منها، وإبراز كيفية مساهمة الحاضنات في تعزيز القدرات الابتكارية لدى هذا النوع من المؤسسات من خلال دراسة الخدمات المقدمة لها في مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–باتنة

ولقد اعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مدى مساهمة مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية باتنة في دعم الابتكار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاطلاع على الخدمات التي تقدمها مشتله باتنة، وبعض المراجع الأخرى ذات الصلة.

أولا: حاضنات الأعمال

تعتبر حاضنات الأعمال أهم آلية أحدثت لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أثبتت نجاعتها في العديد من دول العالم.

1- تعريف حاضنات الأعمال:

لقد تعددت واختلفت التعاريف التي قدمت لحاضنات الأعمال، يمكن تعريفها كما يلي: "هي حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساعدة والاستشارة، توفرها ولمرحلة محددة من الزمن، مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقاتها للمبادرين الذين يرغبون بالبدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق"[1].

كما تعرفها الهيئة الأوروبية للأعمال ومراكز الابتكار بأنها: "منظمات رسمية معروفة لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورجال الأعمال، وتعمل من أجل تحقيق المصلحة والمنفعة العامة، أنشأت من طرف الأعوان الاقتصاديين المهمين في الإقليم أو المنطقة من اجل تقديم حزمة من خدمات التوجيه والدعم المتكامل للمشاريع التي تنفذ من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المحلية والإقليمية."[2]

أما الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال فتعتبرها اللبنة الأساسية لتنمية المؤسسات الجديد كما يلي:" حاضنات الأعمال تسرع عملية إنشاء وتنمية المؤسسات الجديدة من خلال تزويدهم بحزمة من الموارد وخدمات الدعم والمساندة، تهدف في المقام الأول إلى وضع المؤسسات الواعدة عند التخرج من الحاضنة في بيئة بحيث تصبح محمية قادرة على الاستمرار ماليا، ومستقلة ذاتيا. فالمؤسسات التي تنشأ في الحاضنات قادرة على خلق فرص عمل وتسويق التكنولوجيات الجديدة الأساسية، وتساهم في تعزيز النسيج الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي على حد سواء، وتتيح لها فرصة الاستفادة من الاستشارات والتوجيهات. وعادة ما توفر الحاضنات للمؤسسات المحتضنة أماكن مناسبة بصيغ تأجير ملائمة، وتوفر لها خدمات ومعدات مشتركة وخدمات الدعم التكنولوجي وتساعدها في الحصول على الأموال اللازمة لتطوير المؤسسات."[3]

إن حاضنات الأعمال هي عبارة عن هيئة أو منظمة عامة أو خاصة، لها شخصية قانونية واستقلال معنوي تعمل على تقديم الدعم لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأفكار الابتكارية من أجل البقاء والنمو واكتساب ميزة تنافسية مستدامة، واكتساب القدرة على مواجهة التحديات التي تواجهها في المحيط الخارجي الذي تعمل فيه، وتجعلها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وفي تقديم الدعم المتمثل في المساعدات المالية، تقديم الاستشارات، توفير أماكن ومقرات وربطها بالأجهزة البنكية التي تقدم لها الموارد المالية، وتقديم دورات تكوينية في المجالات التي تتميز بالضعف فيها (تسيير، تسويق، تدريب).

لكن أهم ما تقدمه لها هو دعم قدرتها على الابتكار واستغلال قدراتها وتوجيهها، وتسهيل حصولها على المعلومات والموارد والمساندة لتجسيد أفكارها الابتكارية على أرض الواقع.

2- نشأة وتطور حاضنات الأعمال:

تعود بدايات ظهور حاضنات الأعمال إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظهرت للأول مرة في نيورورك سنة 1959 بالمركز الصناعي" بتافيا" (Batavia)، وذلك عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع، مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال نشطة.ثم

تحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بحاضنة وتخرجت منه الآلاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[4]وأعجب بهذه الفكرة العديد من الشركات الأخرى وبدؤوا بتقليدهم، وفي سنة 1985 أنشأت الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA من أجل العمل على تنظيم هذه الحاضنات.على المستوى الدولي فإن أول حاضنة تم إنشاؤها في اليابان سنة 1982، وفي الصين بدأ ظهورها من خلال البرنامج الصيني للحاضنات، وتشير إحصائياتNBIA الصادر عن سنة 2003 أن عدد الحاضنات على مستوى العالم يتجاوز 4000 حاضنة مؤسسات، منها 1000 أمريكية و2000 في كل من المملكة المتحدةوفرنسا وألمانيا. وقد مر تبلور مفهوم ودور الحاضنات من خلال بالمراحل التالية[5]:

- **المرحلة الأولى:** وتمثل التطور الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية والتي امتدت منذ السبعينات حتى منتصف التسعينات من القرن الماضي، وتميزت الحاضنات في هذه المرحلة بتعدد الغرض، أي حاضنات متعددة الأغراض، وارتباطها بالجامعة ومراكز البحوث الحكومية أو ما يسمى بتسهيل البحوث الصناعية.
- **المرحلة الثانية:** وتميزت المرحلة بترسخ قوي لحاضنات الأعمال المتخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وظهرت الحاضنات التقنية كنوع جديد في عدة دول منها النمسا، السويد، الصين وكندا، وركزت على المؤسسات ذات الأساس التقني.

المرحلة الثالثة: وامتدت من أواخر 1999 لغاية الآن، بعد أن ظهرت الانترنيت أو حاضناتdot.com، ويقوم هذا النوع على تقديم جميع خدمات الاحتضان المعتادة باستثناء وجود الموقع المادي الذي يتوفر في أنواع أخرى من الحاضنات.والشكل الآتي يوضح مراحل التطور التاريخي لنشأة حاضنات الأعمال:

شكل رقم (01): التطور التاريخي لحاضنات الأعمال

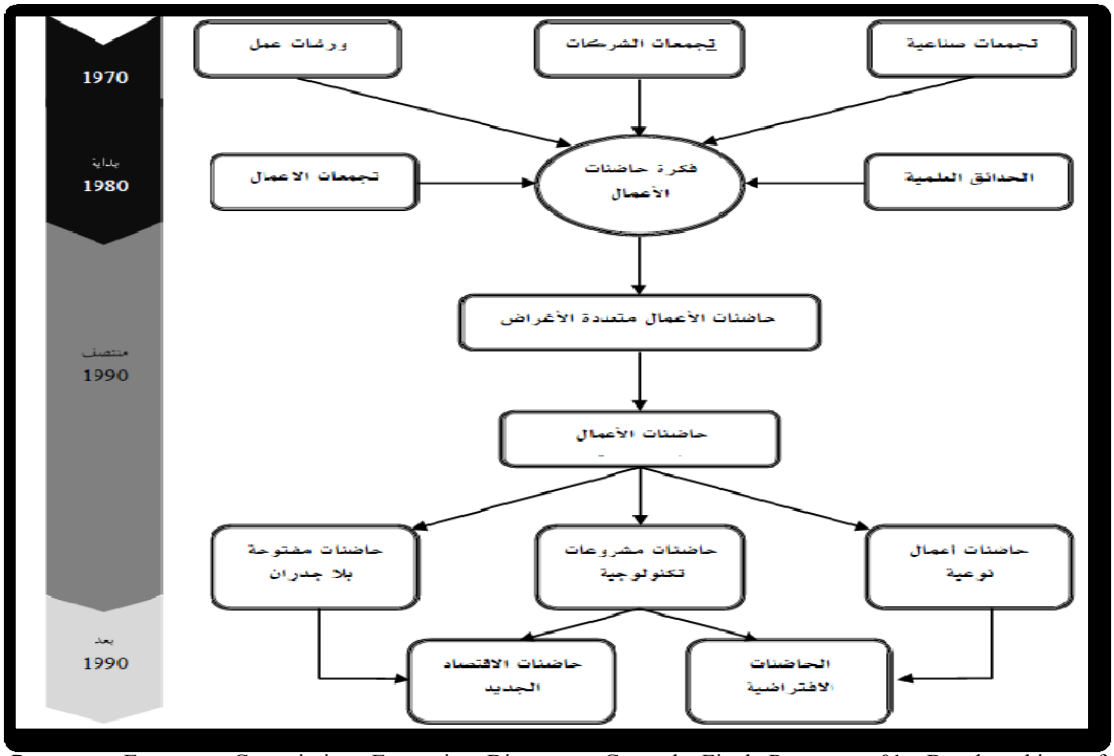

Resource: European Commission Enterprise Directorate-General, Final Report-part01, Benchmarking of Business Incubators, 2002, Centre for Strategy and Evaluation Services, p: 03.

من خلال الشكل نلاحظ أن حاضنات الأعمال تطورت من مجموعة من التجمعات الصناعية إلى حدائق علمية، ثم لتصبح حاضنات متعددة التخصصات والأنواع، وهذا التطور يعود إلى تطور وتغير احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- أنواع حاضنات الأعمال:

اختلف الباحثون والمهتمون بدراسة حاضنات الأعمال في تحديد أنواعها، ولكن الأغلبية تتفق وتتبني التصنيف التالي:

1. **التصنيف الأول:** ويضم الأنواع الآتية:

- حاضنات الجيل الأول (حاضنات التقانة الأساسية): تقوم بتقدم الدعم للمؤسسات الصغيرة التي يكون رأس المال الأكبر لمنتجاتها هو المعرفة مثل: الحواسيب، أي المنتجات التي تفوق مجموع المقومات التقنية الداخلة في صناعتها تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، وتكون هذه الحاضنات ذات علاقة وطيدة بالجامعات ومعاهد الأبحاث والدراسات.
- حاضنات الجيل الثاني: أي ذات القاعدة التقليدية؛ وتضم المؤسسات الصغيرة الزراعية، الصناعية والغذائية، والصناعات اليدوية والميكانيكية، وتدعم من طرف مراكز الأبحاث وترتبط ارتباطا وثيقا بالجماعات المحلية مثل الغرف التجارية والصناعية.
- حاضنات الجيل الثالث(مراكز التجديد): وتقدم الخدمات المتخصصة كالدورات الفنية الاستشارية إضافة إلى خدمات خاصة.[6]

2. **التصنيف الثاني:** يوجد فيه العديد من المعايير لتصنيف الحاضنات:[7]

- **حاضنات المشروعات العامة (غير تكنولوجية):** وهي الحاضنات التي تتعامل مع المؤسسات الصغيرة ذات التخصصات في مجال الإنتاج والصناعة والخدمات، وتعمل على تطوير المشاريع الزراعية والصناعات الهندسية الخفيفة ذات المهارات الحرفية المتميزة.
- **حاضنات تكنولوجية والحدائق العلمية:** وهي التي تؤسس داخل الجامعات ومراكز البحث العلمي وتقدم كل الدعم العلمي والتكنولوجي إلى مشاريع من أجل نجاحها وذلك من خلال الاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية للجامعات والمتمثلة بالمعامل والمختبرات والأساتذة وساهمت هذه الحاضنات بشكل كبير في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني.
- **حاضنات الأعمال الدولية:** وهي الحاضنات التي تركز على التعاون الدولي العلمي والتجاري بين المؤسسات في عدة دول من أجل تعزيز موقعها من الأسواق العالمية.
- **الحاضنات المفتوحة:** وهي الحاضنات التي تقام قرب المشاريع الصناعية، وتقدم كافة الخدمات لدعم المشاريع المحيطة بها، وتعمل كوسيط بين المشاريع والجامعات. [8]
- **الحاضنات المتخصصة:** وهي الحاضنات المتخصصة في مجالات محددة إبداعية، وتعمل على احتضان الأفكار الجديدة في استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها.

- الحاضنات الافتراضية:هي حاضنات تقدم كل خدمات الدعم عبر الانترنيت ماعدا توفير العقار، وتوفر شبكات الدعم وخدمات التوجيه والتسويق وتصميم المواقع وغيرها، وتتزايد الحاجة إليها مع تسارع التطور التكنولوجي.[9]

4- الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال:

تقدم حاضنات الأعمال حزمة من الخدمات المترابطة والمتكاملة، تتمثل في ما يلي:

- **الخدمات الاستشارية:** وتشمل هذه الخدمات في دراسات الجدوى الاقتصادية، وتنفيذ استشارات الجودة الشاملة، والاستشارات القانونية، التسويقية، والمالية ودراسات السوق؛
- **خدمات المعلوماتية والسكرتارية:** حيث تقوم بتدريب العناصر الإدارية اللازمة على الخدمات الحاسوبية، إضافة إلى خدمات الهاتف والفاكس والانترنيت والخدمات المكتبية بصفة عامة؛[10]
- **خدمات تنمية الموارد البشرية:** تقوم الحاضنات بتقديم خدمات التدريب المختلفة (مهارات الإدارة والتسيير، النقاش، عقد الاجتماعات وضع الخطط، وتقوية المهارات بصفة عامة).
- **خدمات الإيواء:** تقوم الحاضنات بتوفير أماكن مناسبة ومكاتب مجهزة بكل متطلبات الاتصال الأساسية: هاتف، فاكس، وقاعات مجهزة للعرض، وتوفير أماكن للتخزين المؤقت ومرافق للاستلام والتسليم والشحن ولتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتسب لها، مقابل مبالغ مالية صغيرة نسبيا تدفعها المؤسسات مما يقلل من الاحتياجات للاقتراض خاصة في مرحلتها الأولى من إنشائها.
- **خدمات التمويل:** لمساعدة المؤسسات المنتسبة لها تقوم بتسهيل وصولها إلى مصادر التمويل، وذلك بإعداد خطط العمل اللازمة للاتصال بالمستثمرين، كما أنها تعمل على إقامة ندوات للاستثمار تستقطب من خلالها المستثمرين الراغبين بتمويل المؤسسات الصغيرة بل ويمكن للحاضنات نفسها المشاركة فيلا ملكية هذه المؤسسات، موفرة بذلك لها مصادر مستقبلية، كما يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الانتساب للحاضنة للاستفادة من التقنية المرتبطة بالجامعات ومراكز البحث والحصول على التمويل اللازم لها بموجب ترتيبات تشارك فيها هذه الجامعات في ملكية هذه المؤسسات، مقابل حقوق الملكية الفكرية والصناعية؛
- **الخدمات القانونية:** تحتاج المنشآت المنتسبة للحاضنات إلى خدمات قانونية مرتبطة بأمور عديدة, مثل تأسيسها وتسجيلها وما يتعلق منها بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراعات، ويمكن للحاضنات تخفيض التكاليف المرتبطة بتوفير هذه الخدمات.[11]
- **خدمات الابتكار والحصول على براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية والصناعية:** تسعى الحاضنات أساسا إلى احتضان المؤسسات الصغيرة التي لديها أفكار ابتكاريه مهما كان نوعها، ولأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا تجهل بالقوانين المتعقلة بحماية حقوقها الفكرية والصناعية، فإن حاضنات الأعمال ترافقها في طريقها للحصول على براءة الاختراع والحفاظ على حقوقها في الملكية الصناعية والفكرية، من خلال تزويدهم بالمعلومات اللازمة، ومرافقتها في الحصول على حقوقها.

من خلال ما تم عرضه نجد أن حاضنات الأعمال تقدم دعما في كل الجوانب التي تهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي إن لم تتوفر لها تكون سببا في فشلها وتوقف نشاطها، أي أن هذه الحاضنات تساهم بشكل فعال في دعم وزيادة فرصة النجاح والبقاء والنمو للمؤسسات المنتسبة لها مهما كان نوع النشاط الذي تقوم به، علما أن أغلب الحاضنات المتواجدة في كل الدول تقدم نفس الخدمات تقريبا، مع مراعاة تخصص الحاضنة ومجال عملها، وتعد الدول الأوروبية هي أكثر الدول التي اهتمت بحاضنات الأعمال إدراكا منها للدور الأساسي في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا لدورها التنموي في تحقيق التنمية الاقتصادية، والجدول الآتي يوضح نشاطات وخدمات حاضنات الأعمال الأوروبية.

جدول رقم(01): الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال الأوروبية

نشاطات الحاضنة	العدد	النسبة
01 المبيعات، التسويق والتوزيع	5	0.4
02 تسيير وخدمات مالية	8	0.6
03 الإنتاج المتطور القائم على التقنية	263	18.6
04 تقنيات الإعلام والاتصال	258	18.2
05 البحث والتطوير	173	12.2
06 تقنيات المواد الصيدلانية	201	14.2
07 مؤسسات اقتصادية جديدة/ تصنيع وإنتاج قائم على المعرفة	162	11.5
08 أنشطة تصنيعية أخرى	86	6.1
09 أنشطة خدمات أخرى	124	8.8
10 تنظيم وتنسيق جزء أو معظم النشاطات	134	9.5
المجموع	1414	100

Resource: European Commission Enterprise Directorate-General, Final Report-part01, Benchmarking of Business Incubators, 2002, Centre for Strategy and Evaluation Services, p: 15.

ثانيا: الدور الاقتصادي لحاضنات الأعمال

تلعب حاضنات الأعمال دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال:

-دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية:

بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت أحد استراتيجيات التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية فإن مساهمة حاضنات الأعمال في إنشاءها يؤدي إلى تحقيق التنمية وذلك من خلال:

- **دعم المؤسسات الناشئة والجديدة:** فقد أشارت دراسة أمريكية إلا أن معدلات نجاح واستمرار المؤسسات الصغيرة الجديدة المقامة داخل الحاضنة وصلت إلى نسبة 88% مقارنة بنسبة نجاح واستمرار المؤسسات التي تنشأ وتعمل خارج الحاضنة؛

- **تشجيع ثقافة الاستثمار:** تتمكن الحاضنات من توفير بنية تحتية ملائمة وتجلب اهتمام أصحاب الأفكار الابتكارية؛

-تحقيق نوع من التكامل بين المؤسسات: بإقامة علاقات بين عملاء الحاضنة وعملاء آخرين سواء كانوا من خريجي الحاضنة نفسها، أو من حاضنة أخرى، وتوفير خلفية مؤسساتية مغذية للمشاريع الكبيرة القائمة لتكون كداعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تنمي القدرات التنافسية للمؤسسات المحتضنة: من خلال ما تقدمة من تكوين في الإدارة والتسويق، وتقديم الاستشارات والمعلومات حول كل ما يتعلق بنشاط المؤسسة مما يجعلها تواجه التطورات والمستجدات الحديثة وبالتالي تقليل من شراسة المنافسة؛ وتعتبر نواة إقليمية ومحلية من خلال العمل على توطين عدد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية وتوفيرها في مناطق معزولة، وبالتالي تحقيق التنمية المحلية والإقليمية.[12]

-دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص العمل: تنمي حاضنات الأعمال المهارات وروح العمل المقاولاتي، عن طريق إقامة وتقديم برامج تدريبية متكاملة لهذه المؤسسات، وبالتالي تقلقل معدلات فشلها هذا يؤدي إلى خلق مناصب شغل ملائمة لقدرات وإمكانية طالبي مناصب العمل، سواء كانت دائمة أو غير دائمة.[13] ولأن أكبر مشكل يواجه الدول هو عدم القدرة على توفير وخلق مناصب عمل، وحاضنات الأعمال تدعم إنشاء المؤسسات، وتقدم كل أنواع الدعم وكل أنواع التكوينات والتدريبات من أجل امتلاك لأصحاب المؤسسات والعاملين فيها القدرة على مزاولة نشاطهم.وهذا يعني زيادة فرص بقاء واستمرار المؤسسة في العمل والتواجد وذلك يعني ضمان توفير مناصب عمل وتقليص معدل البطالة.

ثالثا: واقع الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- مفاهيم حول الابتكار:

تعددت واختلفت التعاريف التي أعطيت للابتكار، ولكن أغلبها تتفق على التفريق بين الإبداع والابتكار كالتالي:

فالإبداع هو: " عملية خلق قيمة جديدة موجهة نحو المستهلك باعتباره المصدر الرئيسي للمنافسة بين المؤسسات، كما قد يستفيد من هذه القيمة كل أطراف المؤسسة كالعاملين والمساهمين وحتى الشركاء الأجانب[14]"، ويعرف أيضا بأنه: " توصل إلى حل خلاق لمشكلة ما أو فكرة جديدة."[15]

أما الابتكار حسب Schumpeter: "هو صناعة منتجات أو خدمات جديدة، أو إدخال تحسين على منتج موجود أو استحداث أسلوب إنتاج جديد، وفتح منفذ جديد للتوزيع(أي سوق جديد)، واكتشاف مصدر جديد للمواد الخام أو المنتجات نصف المصنعة، وتحقيق وخلق تنظيم جديد. "[16]

إذن فإن الابتكار هو تجسيد وتطبيق الأفكار الإبداعية الجديدة، أي أن الابتكار يتمثل في المعادلة التالية: **الابتكار = إبداع + تنفيذ**

2- أسباب ومقومات امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على الابتكار:

هناك عدة أسباب تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر ابتكارية منها:

-إن المؤسسة الصغيرة التي تدار من قبل المقاول الذي يتمتع بروح الأخذ بالمبادرة وبمهارات المقاولة في تفحص البيئة واكتشاف الفرص والقدرة على استغلالها؛

-تكون بسيطة في تنظيمها وهيكلها وموجهة نحو النشاط الأساسي(منتج جديد أو محسن، أو خدمة جديدة أو محسنة)، في حين أن المؤسسات الكبيرة تنشأ وظائف وهياكلها أكثر تعقيدا من المؤسسات الصغيرة وبالتالي تتوزع جهودها بينها؛

-تتميز بالقدرة على التغيير والتحكم فيه لأن استثماراتها المحدودة تجعل الانتقال إلى أي نشاط جديد أو تغيير طريقة التسيير أقل مخاطرة بكثير مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛

-تكون أقرب للسوق وبالتالي تكون أكثر اندماجا بالتغيرات الآنية والسريعة في السوق مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تبدو أكثر ارتباطا بالماضي واستجابة بطيئة للتغييرات وتسعى للاستقرار؛

-تتميز بالبساطة في هياكلها وتنظيماتها وبالتالي فإن المقاولين لهم القدرة على توليد الأفكار والبحث عن الأفكار الجديدة، على عكس المؤسسات الكبيرة التي لديها في الغالب هياكل تنظيمية معقدة وظائف متداخلة، وبالتالي فإن تطبيق وتنفيذ الأفكار الجديدة يتطلب وقتا أطولا وتنسيقا أكثر.[17]

الأهم من كل ما سبق هو أن هذه المؤسسات أكثر قدرة على استغلال الموارد، ولديها البراعة المحلية في إدخال المنتجات والخدمات المحلية الجديدة مهما كانت بسيطة في سوق العمل خاصة في الدول النامية، إلا أنها في الدول المتقدمة هي التي تتبنى أغلب الابتكارات وهي تنشأ في الأصل كتطبيق لمشروع أو مفهوم جديد[18]، لذلك يجب العمل على كل المستويات الكلية (سياسات الدولة) وعلى المستوى الجزئي(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بذاتها) على تعزيز القدرة على الابتكار، وتعد حاضنات الأعمال أهم آلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال كل ما تقدمه وتوفره لها من دعم ومساندة.

3- معوقات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توجد مجموعة من الأسباب التي تقف عائقا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، وأهم هذه الأسباب:

-**التمويل:** يحتاج الابتكار إلى كفاءات بشرية قادرة على الابتكار وسوقا جيدا لتنفيذ الابتكار، وموارد مالية كبيرة وبيئة مناسبة للمنافسة[19]، لكن مدة استرجاع تكاليفه تكون طويلة، وتكاليف الإنفاق على البحث والتطوير وتنفيذ الأفكار وتطبيقها يحتاج إلى موارد مالية، إضافة إلى التعقيدات المتعلقة بالبيئة الخارجية ودرجة المنافسة كلها عوامل تشكل خطرا على هذه المؤسسات، وتحتاج إلى موارد مالية كبيرة تفوق في الغالب قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-نقص المعلومات عن مستوى المخاطر المالية والاقتصادية: يرجع السبب في ذلك إلى إدخال ابتكارات جديدة إلى الأسواق يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلم بها، وتكون على اطلاع شامل عليها؛ بسبب عدم وجود قاعدة بيانات توفر لها دلك

-**تكاليف التجهيزات المستعملة في الإنتاج والبحث:** فالتقنيات الحديثة والمتطورة التي تخلق منتجات جديدة وإدخالها في هذه المؤسسات تكاليفه باهظة وتفوق قدرة هذه المؤسسات؛

-**عدم الاهتمام بالبحث والتطوير:** لا تهتم المؤسسات الصغيرة بهذه الوظيفة ولا تعطي لها عناية كافية إما لغياب ثقافة الابتكار لدى أصحابها الذين لا يهتمون بهذه الوظيفة، وإما لتكلفتها العالية؛[20]

-**الاتصال:** الاتصال يعد وظيفة مهمة لأنه يسهل انتقال المعلومات الابتكارية بين كل المستويات ويؤدي إلى سرعة تنفيذها، أما إن كان الاتصال ضعيفا وغير فعالا ولا تعطي له أي أهمية، فإنه يتحول إلى عائق يمنع انتقال الأفكار والمعلومات خاصة الابتكارية، وبالتالي تضيع فرصة السبق للابتكار في تقديم خدمات ومنتجات جديدة أو طرق جديدة في الإدارة؛

-**نقص الموارد البشرية وعدم تنوع الكفاءات:** وهذا يؤدي إلى عدم وجود فرص كبيرة للابتكار ؛

-**صعوبة تحديد احتياجات السوق:** ضعف التسويق وعدم الاهتمام بدراسات السوق يعد عائقا هاما في كل مراحل المشروع الابتكاري، وذلك لأهميته في تحديد تكاليف المنتج، والحصص السوقية وتحقيق رغبات المستهلكين.[21]

4- مساهمة حاضنات الأعمال في دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تساهم حاضنات الأعمال في تعزيز القدرة الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:

-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبطبيعتها وخصائصها الابتكارية تكون سباقة لتقديم منتجات أوخدمات جديدة، وتقوم الحاضنات بتقديم الدعم وتعزيز الابتكار في المنتج من خلال:

-تبني الأفكار الابتكارية الجديدة: تزود المؤسسة بكل المعلومات الخاصة بالسوق والمنافسين والأسعار، ورغبات المستهلكين، أي تكون بدراسة تقييميه لمعرفة جدوى هذا المنتج، والترويج له وتسويقه والبحث عن الفئات التي يجب تقديمه لها؛

-ترافق المؤسسات الصغيرة في عملية الحصول على حقوق الملكية الفكرية الصناعية وبراءات الاختراع، فالمؤسسات الصغيرة تواجه خطر ضياع ابتكاراتها وسرقتها من قبل المؤسسات الأخرى، لذلك تقدم لها الحاضنات الدعم الآمن حتى تحصل على حقوق الملكية، وترافقها في كل المراحل حتى تتمكن من تسجيله؛

-إعطاء المؤسسات الدعم المالي لتجسيد فكرة المنتج على ارض الواقع: إن تطبيق وتنفيذ المشاريع الابتكارية على أرض الواقع يحتاج إلى موارد مالية كبيرة تتجاوز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في بداية نشاطها، فتقوم الحاضنات بتقديم الدعم المالي لانجاز وتنفيذ هذه المشاريع من خلال ربطها بالبنوك

والهيئات التي تقدم لها دعما ماليا (كالوكالة الوطنية للقرض المصغر، ومؤسسات رأس مال المخاطر)، أو من خلال مداخيل وعوائد الإيجار والاحتضان التي تقوم بها الحاضنة نفسها.

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم طريقة إنتاج أو نظام تسيير جديد، يتم ذلك من خلال ما يلي:

1. إعطاء المسئولين والعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتسبة لها دورات تدريبية وتكوينية مكثفة، حتى تتمكن من تنمية مهاراتهم وإعطائهم القدرة على ممارسة الأسلوب الجديد المبتكر، ومساعدتهم في إعادة ضبط الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات وجعله متناسبا مع أهدافها وحتى تتمكن من الحافظ عليه وإنجاحه في التسيير. أما فيما يخص التقنيات الجديدة فيتم تقديم الدعم من خلال تدريب القائمين على هذه الآلات والتقنيات على كيفية استخدامها وصيانتها، وإطالة عمرها الإنتاجي. فالتدريب يجب أن يكون عملية دائمة ومستمرة لتنمية المهارات وخلق وبناء الكفاءات والاستفادة منها.
2. دعم وظيفة البحث والتطوير: في أغلب الحالات تهمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وظيفة البحث التطوير، لأن أغلب مالكيها تنقصهم المهارات والأساليب لذلك، فحاضنات الأعمال تولي أهمية كبيرة لهذه الوظيفة حتى تترسخ في ثقافة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقوم بذلك من خلال:

- الاهتمام بالجانب البشري لوظيفة البحث والتطوير: تساعد الحاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختيار وتوظيف الباحثين والكفاءات التي تناسب وظيفة البحث والتطوير، وذلك من خلال الاستفادة من مخرجات الجامعة، وربط المؤسسات بمراكز الأبحاث والمخابر، للاستفادة من مهاراتهم في مجال البحث وتطوير المعارف والمعلومات وتوظيفها في صالح المؤسسة؛
- الاهتمام بالجانب المالي لوظيفة البحث والتطوير: أي تقديم الدعم المالي للمؤسسات المنتسبة لها لانجاز البحوث والدراسات وتحمل جزء من تكلفتها التي تتجاوز مقدرة المؤسسات الصغيرة، وتخصيص القروض وتوجيهها لدعم هذه الوظيفة، والبحث عن المصادر الأقل تكلفة لتغطية تكاليف البحث والتطوير. كما تساعد حاضنات الأعمال المؤسسات في الحصول على تمويل اللازم للإنفاق على البحث والتطوير، وذلك من خلال تسهيل وصولها إلى مصادر التمويل سواء من جهات حكومية (أجهزة دعم)، أو من خلال الشراكة مع مؤسسات أخرى خاصة.
- ويمكن القول أن الحاضنات تسعى إلى إدماج نشاطات البحث والتطوير لدى المؤسسات التي تنتسب إلها، والإدماج يكون بتثمين نتائج هذه الأبحاث والإنفاق عليها في كل مراحلها حتى تتمكن من تجسيدها على أرض الواقع، وعملية الإدماج هذه تمكن المؤسسات من الحصول على استقلاليتها وحماية نتائج أبحاثها وبناء إستراتيجية ابتكاريه تتلاءم مع أهدافها وتوجهاتها.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الابتكار من خلال عقود واتفاقيات التعاون: يدفع النقص في قدرات وإمكانيات المؤسسات وارتفاع تكاليف البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا والمعارف إلى إبرام اتفاقيات وعقود بينها وبين مؤسسات أخرى أو في نفس قطاعها، لإنشاء قاعدة من العلاقات والارتباطات بالبحث والتطوير، وتوحيد الجهود الهادفة إلى الابتكار، واختصار مدة إنجاز مشاريع البحث وتحمل مشترك للتكاليف، وبذلك تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكرة ارتباطا وعلاقات أخرى من خارج الحاضنة تدعم قدراتها وإمكانياتها في مجال الابتكار.

- المقاولة من الباطن: يقصد بالحصول على الابتكار من خلال المقاولة من الباطن، لجوء الحاضنات إلى ربط المؤسسات المنتسبة لها بمؤسسات أخرى لتقوم بتنفيذ جزئي أوكلي لنشاطات البحث والتطوير إلى إبرام اتفاقيات مع مؤسسات أخرى خارجية: ونجد منها مكاتب الدراسات، مراكز البحث، المؤسسات الصناعية العامة أو الخاصة.
- المقاولة من الباطن تخفف وتحل مشكلة نقص الموارد المالية والقدرات والمهارات البشرية المؤهلة، هذا النوع من المقاولة يوجد في أغلب دول العالم، ففي مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية فإن جزءا مهما منها يتعاون مع الجامعات والباحثين الجامعيين، فالمقاولة من الباطن مهمة لإنشاء علاقات مع خبراء ومتخصصين من مستويات كفاءة عالية[22].

رابعا: مساهمة حاضنة المؤسسات الصغيرة بباتنة في دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمت الدراسة في مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–باتنة– للتعرف على مدى مساهمة المشتلة في دعم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار خلال سنوات 2014–2016.

1- تعريف ونشأة الحاضنة:

مشتلة المؤسسات المسماة– محضنة باتنة– هي عبارة عن هيئة عمومية لدعم، استقبال، توطين ومرافقة لخلق المؤسسات تسمح بالمرور من الفكرة إلى التجسيد، تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 376/03 المؤرخ في 2003/10/30،" وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ذات شخصية معنوية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات."[23]

2- مهام مشتلة المؤسسات:

تقوم مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باتنة بالمهام التالية:

–استقبال، توجيه، توطين ومرافقة لمدة محددة للمؤسسات الجديدة ولحاملي الأفكار.

–تقديم خدمات إدارية: رسائل، فاكس، طبع وتوزيع المراسلات.

الخدمات التي تقدمها المشتلة: تقدم مشتلة المؤسسات بباتنة الخدمات الآتية:

1. **التوطين:** هو عبارة عن توفير مقر إداري وتجاري لحاملي المشاريع والمؤسسات المنشأة حديثا لمدة محددة.
2. **المرافقة:** هي مجموعة من الخدمات تقدمها المشتلة لحاملي المشاريع والمؤسسات المنشأة حديثا وتتمثل في:

- مجموعة النصائح المقدمة في الميادين الإدارية، القانونية، المحاسبية، التجارية قبل وبعد إنشاء المؤسسة.
- وضع تحت تصرف أصحاب المؤسسات مكاتب مجهزة مع تقديم خدمات الطبع وتوزيع المراسلات.
- مساعدة المؤسسات على مواجهة العوائق التي تواجهها.

- دراسة واقتراح الوسائل الخاصة بترقية هذه المؤسسات.
- تقديم دعم في تقنيات التسيير والإعلام خاصة في المرحلة الأولى.

3- الموارد البشرية العاملة بمشتلة المؤسسات باتنة:

تدار هذه المشتلة من قبل إدارة متخصصة تعمل على تقديم مختلف الاستشارات القانونية والمحاسبية المتعلقة بالأعمال الصغيرة والمتوسطة وذات العلاقة مع الجهات الحكومية، وتعتبر الموارد البشرية أساس كفاءة المشتلة فهي التي تقوم بتقديم الخدمات اللازمة، رغم ذلك فإن مشتلة باتنة بها عدد قليل من الإطارات وأعوان التنفيذ غير كافية، ويمكن متابعة ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(02): الموارد البشرية العاملة في المشتلة

الصنف	عام 2014	عام 2015	الجنس		طبيعة العقد		
			ذكر	أنثى	محدد المدة	الإدماج المهني	
						عقود العمل المدعمة	عقود ما قبل التشغيل
الإطارات	04	03	2	1	/	03	/
أعوان التنفيذ	05	05	4	1	5		/
المجموع	**09**	**08**	**06**	**02**	**05**	**03**	/

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المشتلة

إن عملية التوظيف تتم وفقا لقانون العمل بعد المرور على الوكالة المحلية للتشغيل، وكذلك وفقا لبطاقة المناصب المقدمة من طرف الوزارة التي وضعت تصور عن المناصب الواجب شغلها في المشتلة، هذا التصور المقترح يشمل على 16 منصبا بصفة دائمة، ولا يوجد على مستوى المشتلة يد عاملة بصيغة عقود ما قبل التشغيل، لكن يلاحظ قلة عدد منصب العمل المتاحة وقلة الإطارات العاملة فيها، فوجود 03 إطارات فقط غير كافي لكي تقوم المشتلة بمهامها بشكل جيد، وتتمكن من تغطية كل وظائفها واستقبال كل الوافدين من أصحاب المؤسسات والمشاريع الابتكارية.

4- تطور نشاطات المشتلة ومساهمتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات 2014-2016:

للمشتلة دور مهم في تقديم الدعم التسويقي للأعمال من خلال مساعدتها على المشاركة بالمعارض المحلية والدولية، ومساعدتها على تسويق منتجاتها من خلال شبكة الاتصالات والعلاقات التي تقدمها الحاضنة، إضافة إلى المرافقة الأولية والقيام بالتدريب والتكوين، ويمكن تقديم حصيلة نشاط حاضنة المؤسسات خلال فترة الدراسة من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم (03): حصيلة نشاط مشتلة المؤسسات –باتنة–خلال الفترة 2014–2016

البيان	2014	%	2015	%	2016	%
استقبال وتوجيه	187	87.80	188	84.30	114	66.67
الإيواء	11	5.16	14	6.27	16	9.35
المرافقة وإنشاء المؤسسة	10	4.69	15	6.72	15	8.77
مخطط أعمال (دراسات جدوى)	05	2.34	02	0.938	02	1.16
مساعدة في تسجيل براءة اختراع	00	00	01	0.448	05	2.93
مرافقة مع المعهد الوطني للملكية الصناعية والفكرية	00	00	03	1.34	06	3.50
دورات تدريبية وتكوينية	00	00	00	00	14	8.18
التمويل	00	00	00	00	00	00
المجموع	**213**	**100**	**223**	**100**	**171**	**100**

المصدر: بالاعتماد على نشرية معلومات مقدمة من طرف مشتلة المؤسسات باتنة

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح جليا أن أصحاب المؤسسات الصغيرة يتوجهون للحاضنة من أجل طلب معلومات عن كيفية إنشاء المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة؛ حيث بلغت النسبة 87.80%،84.30%،66.67% خلال سنوات 2014–2015–2016 على التوالي. فنلاحظ أن نسبة خدمة الاستقبال والتوجيه هي التي تحتل المرتبة الأولى، وبالتالي تساهم مشتلة باتنة في تقديم خدمة التوجيه والاستشارة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة، وهذا ما يوفر لها معرفة جيدة لوضع المؤسسات ثم تليها مباشرة خدمة الإيواء ففي سنة 2014 تم تقديم هذه الخدمة لـ11 مؤسسة بلغت نسبتها 5.16% من إجمالي الأنشطة المقدمة لترتفع إلى16 مؤسسة وبنسبة9.35% من إجمالي الأنشطة، وحددت مدة الإيواء بأقل من 6 أشهر لأن الحاضنة تحتوي فقط على 14 مكتبا للإيجار، أما المؤسستين 02 باقيتين فقد تم قبول طلبهم في انتظار تخرج حاضنتين لتحصل على إيواء لديها في سنة 2016.

وبالتالي تساهم مشتلة باتنة في تقديم خدمة الإيواء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الإمكانات المتوفرة لديها.

وفي المرتبة الثالثة تأتي خدمات المرافقة والإنشاء سواء كانت مرافقة مؤسسات قائمة حتى تتمكن من تحسين أوضاعها، أو تبني أفكار جديدة والسعي نحو تجسديها في أرض الواقع. وهذه الخدمة متوفرة في الحاضنة وهي تشهد نموا وتطورا من سنة إلى أخرى، وبالتالي تقدم الحاضنة خدمة المرافقة للعديد من المؤسسات سواء انتسبوا لها أو عن طريق الهاتف فقط، وهذا يدل على بداية نمو وعي أصحاب المؤسسات والمقاولين الجدد بأهمية الحاضنات في مرافقتهم ومساعدتهم على النجاح والاستمرار وبالتالي تساهم مشتلة باتنة في تقديم خدمة المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة لكن بنسب ضئيلة.

أما ما يخص خدمات دعم الابتكار فلا تزال الحاضنة بعيدة كل البعد عن الأهداف المنتظرة منها، إذ لم تتمكن الحاضنة إلا من مرافقة 04 مؤسسات سنة 2015 من أجل تسجيل العلامة التجارية والحصول على براءة اختراع باسمها، ويمثل ذلك ما نسبته 1.78% من إجمالي كل الخدمات المقدمة.أما سنة 2016 فكانت النسبة لا تتجاوز 6.43% من إجمالي الأنشطة فهناك 11 مؤسسة استفادت وتعد هذه النسب مخيبة للآمال وبعيدة جدا عن ماهو منتظر منها، والسبب الأساسي في ذلك هو عدم مقدرة الحاضنة على تمويل الابتكارات إذ يقتصر دعمها في المرافقة للحصول على حقوق الملكية الصناعية أو تسجيل علامة جديدة.

ولم تقدم الحاضنة دورات تكوينية خلال السنوات الماضية ولكنها بدأت سنة 2016 بقوة؛ حيث قامت ب 14 دورة تكوينية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمسيرين في كل المجالات: المحاسبة والتصريح بالضرائب، الإدارة، التسويق، التفاوض، إبرام الاتفاقيات، إعداد دراسات الجدوى، وتقوم المشتلة بالمشاركة في دورات تكوينية وتدريبية، وبالتالي تساهم مشتلة باتنة في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار من خلال دعمها لهم في الحصول على براءة اختراع تسجيل العلامة التجارية.

وفيما يخص خدمات التمويل، فإن دور المشتلة هو مساعدة المؤسسات في البحث عن مصدر تمويل من خلال الأجهزة التي وضعتها الدولة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطني للقرض المصغر، ولم تستفد أي مؤسسة من تمويل من قبل الحاضنة، ولم تستفد من علاقاتها بالبنوك، ولا تقدم دعما ماليا من خلال عوائد إيجارها للمحلات التي توفرها لطالبي الإيواء، ولهذا السبب فإن أغلب أصحاب المؤسسات لا يرغبون في الانتساب للحاضنة نظرا لعدم وجود التمويل، وبالتالي يعتبر السبب الرئيس في عزوف أصحاب المؤسسات عن الاستفادة من خدمات الحاضنة خاصة المجالات الابتكارية التي تحتاج تمويلا يفوق قدرة هذه المؤسسات، وبالتالي لا تساهم مشتلة باتنة في تقديم خدمة التمويل لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة:

تلعب حاضنات الأعمال في الجزائر دورا مهما قي تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي تعزيز القدرات الابتكارية لها، وتساهم مشتلة المؤسسات بولاية باتنة بهذا الدور، وقد حققت جزءا مهما من الأهداف التي أنشأت من اجلها، ومازال منتظرا منها تحقيق نتائج أفضل. لكن تبقى تعاني من بعض الصعوبات من أهمها:

- عدم وعي أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور وأهمية حاضنات الأعمال، والخدمات التي تقدمها لأن أغلب ملاكها لا يهتمون بذلك أو لا يعرفون وجودها أصلا؛
- عدم مقدرة الحاضنة على تقديم الدعم المالي الذي يعد عنصرا مهما لدعم الابتكار، وعدم مقدرة المؤسسات على تحملها؛
- بعد موقع الحاضنة عن المدينة بحوالي 05 كلم، ووجودها في مكان يصعب التعرف عليه؛
- أغلب أصحاب المؤسسات الصغيرة يتقربون للحاضنة بهدف الحصول على مساعدات مالية، وليس لمرافقتهم في انجاز مشروعهم؛

- قلة اليد العاملة والإطارات، إذ تتوافر الحاضنة على 06 إطارات فقط، وهذا العدد قليل جدا مقارنة بمهام الحاضنة، إذ تحتاج إلى عدد أكبر من الكفاءات لتنشيط وتفعيل مهام مشتلة المؤسسات باتنة؛
- بعد الحاضنة عن الجامعات وعدم ارتباطها بأي مخبر بحث أو مؤسسة جامعية يجعلها بعيدة عن معرفة التطورات الحاصلة؛
- طول فترة معالجة ملفات الاحتضان بسبب قلة اليد العاملة ذات الكفاءة.

الاقتراحات:

لكي تتمكن الحاضنات من القيام بمهمة دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب عليها القيام بما يلي:

- على الوزارة الوصية توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع وحاملي الأفكار الابتكارية.
- ضرورة ربط الحاضنة بالجامعات ومخابر البحث لتخفيض تكاليف البحث والتطوير، وتسهيل عملية تجسيد الابتكارات في أرض الواقع؛
- الإعلان عن طريق وسائل الإعلام السمعية والبصرية بوجود الحاضنات والخدمات التي تقدمها، فأغلب الذين تعرفوا وتقدوا إليها صرحوا بعدم معرفتهم المسبقة بوجود حاضنة ومؤسسة تدعم نشاطهم؛
- تخصيص صناديق وهيئات خاصة بدعم المؤسسات الابتكارية الجديدة تكون مصادرها سواء من الهيئات العمومية أو وكالات وأجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (كالوكالة الوطنية للقرض المصغر)، أو عن طريق عقود الشراكة والتعاقد مع البنوك والمؤسسات الخاصة مع تقديم امتيازات لها؛
- توجيه القروض الممنوحة لإنشاء المؤسسات نحو الأفكار الابتكارية والفعالة.
- يمكن القول أن الحاضنات في الجزائر لكي تدعم عملية الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلي تضافر الجهود الفردية (الحاضنات في ما بينها) والجماعية (الجامعات، مخابر البحث، الهيئات العمومية)، والأهم من ذلك هو الاستفادة من نتائج البحوث في الجامعات ومخرجات الجامعة من كفاءات بشرية.

الهوامش والمراجع:

[1] – محمد صالح، الحناوي وآخرون،2001، **حاضنات الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص: 26.

[2]-European commission enterprise directorate general.(2002).**Benchmarking of business incubators**, Brussels, Belgium, p: 05.

[3]-OCDE.(1999). **Les pépinières d'entreprise à travers le monde-étude de cas**, édition de l'OCDE, paris, p: 179-180.

[4]–عاطف الشبراوي، إبراهيم، 2005، **حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسبسكو،ص:11.

[5]-Alession.Tola,Maria.Contini.(2015). From the diffusion to Tech Parks, Business Incubators as a model of Economic Development- the case of Sardegna Ricerche-, **Review Social and Behavioral Sciences**, n: 176,p:498.

[6]– إيثار عبد الهادي، الفيحان، سعدون محسن، سلمان، 2012، دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، بغداد، العدد30، ص:88.

[7]–زميت، الخير،2015، **مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–واقع التجربة الجزائرية**– مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، البويرة، ص:71.

[8] – محمد عبود، طاهر، عامر جميل، عبد الحسين، 2012، الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي، **مجلة الاقتصاد الخليجي**، العدد 23، ص:47–48.

[9] –إيثار عبد الهادي الفيحان، سعدون محسن سلمان، مرجع سابق، ص:89.

[10]– سعدية، السعدي،2002، **دور الحاضنات التكنولوجية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18/19 أفريل 2002، ص: 181.

[11]– زايدي، عبد السلام وآخرون،2002، **حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم وترقية المشاريع الناشئة**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18/19 أفريل 2002،ص: 622.

[12] – سعدية السعيدي، مرجع سابق، ص: 183.

[13]– جابر، مهدي،2015، أثر حاضنات المشروعات في تعزيز ريادة الأعمال بمدينة عنابة، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 16، ص: 153.

[14]-Jean Paul.Flipo.(2001). **l'innovation dans les activités de service**, Editions d'organisation, Paris, p: 19 .

[15]– نجم،عبود،2014، **إدارة الابتكار**، دار وائل للشر والتوزيع، ط01،الأردن، ص:17.

[16]-Jean.Hervé. Lorenzo, Alain.Villemmeur,.(2009)**L'innovation au cœur de la nouvelle croissance**, économica, paris, p: 48-49.

[17]– نجم، عبود،2003، إدارة الابتكار– المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة–، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص:67

[18]– المرجع نفسه، ص: 65–66.

[19]– سمية، بروبي،2014، **دور الإبداع والابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة مؤسسة مامي للمشروبات الغازية**، رسالة ماجستير،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سطيف01، ص: 121.

[20]– بن سانية.عبد الرحمان، نعاس. صلاح الدين،2017، **رأس المال المخاطر لدعم وتمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الإشارة إلى التجربة الأمريكية والجزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول أساليب قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة–الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية،14–15 فيفري 2017،ص:417.

[21]– المرجع نفسه، ص: 417.

[22] –بن نذير،نصر الدين،2014 منصوري الزين، **الإبداع كمدخل لاكتساب ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال**، المؤتمر الثالث: إدارة منظمات الأعمال. التحديات العالمية المعاصرة، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، ص: 376–378.

[23] –معلومات مقدمة من طرف مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بباتنة.